international alert

شركاء من أجل تحقيق السلام

إستراتيجية منظمة إنترناشونال ألرت،

2024–2030

تتمثل **رؤيتنا** في الوصول إلى عالم يمكن أن تُحل النزاعات فيه دون اللجوء إلى العنف ويسعى الأشخاص معًا من خلاله إلى دعم السلام والحفاظ عليه.

بينما يتمثل **هدفنا** الذي نسعى لتحقيقه في تقديم الدعم اللازم للوصول إلى إنهاء شامل ومستدام للعنف.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف، يجب علينا:

- **العمل مع الأفراد نساء ورجال الذين يتأثرون بالعنف بصورة مباشرة** ودعم **التوصل لحلول دائمة؛**
- مناصرتهم والتأكد من أن تكون **التغييرات المطلوب إجراؤها على السياسات والممارسات والسلوكيات** شاملة ومستدامة؛
- **التعاون بشكل منفتح وتضامني مع الذين يبذلون قصارى جهدهم لتحقيق السلام،** من أجل تعزيز قضيتنا المشتركة.

ترتكز جميع الأعمال التي نقوم بها على **فهم عميق للأسباب الجذرية الكامنة وراء العنف** في كل سياق، وهو المبدأ الذي أصبح راسخًا من خلال انخراطنا طويل الأمد في هذا المجال. يستند عملنا على الدروس المستفادة التي استخلصناها نحن وغيرنا على مدار عقود من جهود بناء السلام.

نحن **نقدّر** التقدم والإنصاف والاحترام والدمج والانفتاح على الآخرين.

تيموثي أشيتو، أحد الحكماء في مجتمع جاكون، أثار نقطة هامة أثناء نقاش تشاركي عن إرساء السلام المحلي ووضع خطة للتكيف في قاعة فيدي بولاية بينو بنيجيريا.
© International Alert/Imaobong Edukere

مَنْ نحن

إنترناشونال ألرت هي منظمة عالمية غير حكومية (NGO) يعمل بها حوالي 250 موظفًا في 15 دولة من أجل قضية مشتركة ذات هدف مشترك.

نحن نؤمن بأهمية التضامن العالمي وأن وجود المنظمات العالمية مثل ألرت يُعد تعبيرًا عن مثل هذا التضامن والمشاركة من أجل تحقيقه. نسعى لإيضاح الأمور بشأن الدور الذي نضطلع به، علاوة على أمور مثل التواضع ومراعاة مشاعر الغير والالتزام الفعلي بتحقيق المساواة والتي يجب أن نطبقها أثناء ممارستنا لهذا الدور. ومن أجل وضع هذه الاستراتيجية الجديدة، دخلنا في تحد مع أنفسنا أثناء التفكير بشكل متجدد بشأن الدور الذي تلعبه ألرت وهياكلها وممارساتها، وذلك بهدف القدرة على مواجهة علاقات القوى والتصورات القائمة.

لذا، بدأنا في وضع هذه الاستراتيجية الجديدة باستخدام عملية مستدامة من التشاور مع المنظمات المحلية التي تتشارك ألرت معها في أعمال بناء السلام التي نقوم بها. كما أجرينا المزيد من المشاورات مع هؤلاء الشركاء حيث نشأت المواضيع والأولويات للاستراتيجية الجديدة من المشاورات بين موظفي/موظفات ألرت. تتبع الأولويات الواردة في هذا المستند من هذه العملية المتكررة والشاملة من الحوار والمشاركة الفاعلة.

كيف نسعى لتحقيق أهدافنا

الأسس	الموارد والقدرات	الأنشطة والمخرجات	النتائج	الرؤية
• الهدف والقيم • الاستعانة بموظفين وموظفات خبراء متخصصين في سياقات بناء السلام • التحلي بثقافة التعلم التعاوني المنفتح على الغير • توافر أنظمة ومبادئ حوكمة قوية وشاملة • جمع الأموال والاستدامة المالية	• دراسة وتحليل الأسباب الجذرية الكامنة وراء النزاع • عقد شراكات محلية عميقة ومتسعة • توسيع شبكة المعارف والاتصالات لتشمل الجهات المانحة وصناع السياسات والشركاء الدوليين • القدرة على التأثير، والتمويل وعقد التحالفات	• وضع برامج عالية الجودة لتحقيق السلام المستدام • بناء القدرات وتوسيع دائرة الاتصال والتأثير بين الشركاء • التأثير على السياسات والأولويات داخل البلد وعلى مستوى العالم • إدماج الاستجابات للنزاع في جهود التطوير والأعمال الإنسانية والأطراف الفاعلة في الاستثمارات	• تأثير طويل الأمد على السلام المستدام في المجتمعات المتأثرة بالنزاع • تعزيز قدرات الموارد الموجودة في المجتمعات على التعامل مع النزاع • السياسات والممارسات التي تدعم تحقيق السلام • التدخلات الخارجية التي يقوم بها الآخرون وتُحدث أثرًا إيجابيًا على عملية السلام	• الوصول إلى عالم يمكن أن تُحل النزاعات فيه دون اللجوء إلى العنف ويسعى الأشخاص معًا من خلاله إلى دعم السلام والحفاظ عليه

السياق الاستراتيجي

توقف عصر التقدم المحرز على المستوى العالمي الذي أعقب نهاية "الحرب الباردة". ساهمت عوامل عديدة في حدوث ذلك، بما في ذلك تداعيات جائحة كوفيد-19، والظلم الاقتصادي المستمر وحالة الطوارئ المناخية، ولكن أصبح الآن النزاع العنيف هو العقبة الوحيدة الأكبر التي تعيق التقدم العالمي.

لقد تراجعت المكاسب التي حققها السلام العالمي بعد انتهاء الحرب الباردة. وتضاعفت الخسائر في الأرواح الناجمة عن الحروب والنزاع وكذلك أعداد اللاجئين/اللاجئات الذين تم تهجيرهم قسريًا خلال العقد الذي امتد من عام 2010 إلى 2020،[1] بلغت الخسائر في الأرواح المرتبطة بالنزاع عام 2022 أعلى معدل لها على مدار 28 سنة،[2] وسجل الإنفاق العسكري العالمي رقمًا قياسيًا جديدًا في العام نفسه.[3] وصلت التوترات الجيوسياسية إلى أقصى مدى لها منذ جيل.

إن النزاع العنيف يعصف بعقود من المكتسبات التي تحققت بصعوبة على صعيد التنمية والقدرة على الصمود والتعافي والعلاقات المجتمعية. يصعُب إيقاف الحلقات المستمرة من العنف، ويرجع ذلك جزئيًا إلى أن بعض من يتولون زمام السلطة لا يزالون يستفيدون من النزاع المتأجج وعدم الاستقرار.

وعلى جانب آخر، فإن المجتمعات التي تعيش حالة من النزاع العنيف تخسر عقودًا من التقدم. لقد زادت معدلات الفقر المطلق في الدول الهشة والمتأثرة بالنزاع على مدار السنوات الأخيرة، على الرغم من خروج مئات ملايين الأشخاص الذي يخرجون من دائرة الفقر في أماكن أخرى. تختلف تعريفات الهشاشة، لكن تظل الاتجاهات واضحة دون لبس وهي أن حوالي ثلاثة أرباع الأشخاص الأكثر فقرًا في العالم يعيشون في أوضاع هشة،[4] وتستمر هذه النسبة في التزايد.

إن المجتمعات والأمم التي نشب فيها النزاع هي الأكثر تضررًا من حالات الطوارئ العالمية الحالية والأقل قدرة على مواجهة التأثيرات المترتبة عليها. تشير الإحصائيات إلى أن 20 بلدًا فقط، جميعها متأثرة بالنزاع، يمثلون 90% من الاحتياجات الإنسانية على مستوى العالم، وأكثر من 80% من الأفراد الذين تم تهجيرهم قسريًا و80% من الفئات التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي على مستوى العالم.[5] وصلت الاحتياجات الإنسانية إلى مستويات غير مسبوقة حيث تعرض أكثر من 100 مليون شخص للتهجير بعيدًا عن أوطانهم.[6]

في أغلب الأحيان تُشكلّ النساء والفتيات أكثر الفئات تأثرًا بالعنف، سواء أثناء النزاع أو بشكل يومي في المجتمعات والمنازل. تتعرض واحدة من كل ثلاث نساء طوال حياتهن للعنف الجسدي أو الجنسي من قبل شريك حميم أو للعنف الجنسي من شخص غير شريك.[7] تُقتل امرأة أو فتاة على يد أحد أفراد أسرتها كل 11 دقيقة.[8] يؤدي عدم المساواة بين الجنسين والقواعد والممارسات الأبوية التي تُسيطر على التعامل مع الجنس الآخر إلى تفاقم الأضرار المباشرة وغير المباشرة الناتجة عن النزاع،[9] كما تُعرقل في أغلب الأحيان إمكانية الوصول لحلول السلام الشامل.[10]

أدت حالات الطوارئ الحالية المتعلقة بالمناخ والنزاع إلى إحداث أكبر الأضرار في نفس الأماكن والفئات الأكثر ضعفًا. كما أدى التأثير الذي أحدثه تغير المناخ إلى تفاقم التوترات التي تنشأ عن محاولة الحصول على الأرض أو المياه أو الموارد الطبيعية الأخرى. تشير الإحصائيات إلى أن عشرة بلدان من 12 بلدًا المعرضة لأشد التهديدات البيئية هي من ضمن البلدان التي وقعت في براثن.[11] لن تلوح أي فرصة ولو كانت ضئيلة للتكيف مع ضغوط المناخ، أو حماية الموارد الحيوية لكوكبنا دون وضع حد للعنف أولاً.

تستمر دوافع النزاع الجديدة في الظهور. هناك زيادة في معدلات الترحيل والنزوح القسري بسبب العنف، والتي تُعد مصدرًا محتملاً لوقوع المزيد من النزاع. انتشرت المعلومات المضللة والاستقطاب السياسي في العديد من المجتمعات، حتى في المناطق التي كان يُعتقد أن الحكم الديمقراطي فيها أكثر رسوخًا. كما أدى الذكاء الاصطناعي وأنظمة التسليح الجديدة إلى إضافة المزيد من التهديدات. وفي الوقت نفسه، ارتفعت نسبة النزاعات الأهلية التي تشارك فيها بلدان مجاورة أو بلدان متداخلة أخرى - وهو ما يطلق عليه مصطلح الحروب الأهلية التي تم تدويلها - بدرجة كبيرة، مما يستدعي استجابات إقليمية وشاملة.[12]

أدى عقدان من الاعتماد على النُهج العسكرية في التعامل مع انعدام الأمن بدءًا من العراق وأفغانستان إلى منطقة الساحل وأماكن أخرى، إلى خلق حلقات جديدة من العنف وإحداث آثار عكسية على مسار التقدم في الحوكمة بشكل حاد.

لقد المفاوضون/المفاوضات والمنسقون/المنسقات قصارى جهدهم لعقد الصفقات والمعاهدات الرامية لإنهاء الاقتتال، ولكن تلاشت مثل هذه الاتفاقيات العديدة بسرعة. فحوالي 60% من النزاعات التي انتهت في بداية هذه الألفية اشتعلت مرة أخرى خلال خمس سنوات.[13] شهد عدد

كبير للغاية من النزاعات عقد اتفاقيات سلام متكررة، ولكن دون النجاح في إحلال السلام الدائم.

لا تزال بعض النزاعات تتصدر جدول الأعمال العالمي، لكن الملايين من الناس ما زالوا عالقين في أزمات طويلة الأمد يتجاهلها صناع القرار العالميون إلى حد كبير.. وقد صرح الأمين العام للأمم المتحدة السيد/أنتونيو جوتيريش قائلاً "بدون حدوث انخفاض كبير في النزاعات ومعدلات العنف وانتشار الأسلحة، سيبقى جدول أعمال 2030 بعيدًا عن متناول نسبة كبيرة من البشرية".[14]

توضح هذه الاستراتيجية رؤيتنا لمساهمة إنترناشونال ألرت في بناء عالم أكثر سلامًا وهو ما نحتاجه بشدة. بصفتنا فريق عمل منتشر في أنحاء العالم، اتفقنا بالإجماع وبشكل شامل على الأولويات الموضحة في هذه الاستراتيجية، وسنسعى لتحقيقها بكل طموح وتركيز. نحن لا ندعي أننا نمتلك إجابات على جميع الأسئلة، فعملية بناء سلام مستدام تتطلب وجود عدد كبير من الأطراف الفاعلة والنُهج السليمة والتحالفات. تؤكد هذه الاستراتيجية وتعزز التزامنا بالعمل الجاد من خلال الشراكات والتعاون والتضامن مع جميع الذين يبذلون جهدهم لإحلال السلام في جميع أنحاء العالم.

أهدافنا الاستراتيجية

الهدف الأول: بناء السلام

لا مفر من وجود نزاع في أي مجتمع. ولكن من الممكن تفادي العنف ليس كذلك.

يحل السلام عندما ينجح الأشخاص في حل النزاعات دون استخدام العنف. فهو يتيح الفرصة للتعايش الذي يحترم حقوق الجميع وكذلك التغيير الاجتماعي الإيجابي وتحقيق التنمية المستدامة.

قمنا بتعديل وتحديث نهج بناء السلام الذي تتبعه ألرت أثناء إعداد هذه الاستراتيجية، حيث يستند عملنا على الدروس المستفادة التي استخلصناها نحن وأطراف أخرى على مدار حوالي أربعة عقود من جهود بناء السلام.[15] يسعى نهجنا لبناء السلام إلى إحداث تغيير دائم ونوعي على الأوضاع التي نمارس عملنا في سياقها. وهو يستند إلى **فهم عميق لمحركات العنف وأسبابه الجذرية** في كل سياق، وهو المبدأ الذي أصبح راسخًا من خلال انخراطنا المستمر مع المجتمعات المتأثرة بالعنف.

نحن **نعمل مع المتأثرين بالنزاع** من أجل إنهاء العنف وخلق الظروف الملائمة لاحتواء التعايش السلمي والتغيير الاجتماعي الإيجابي. نحن ندعم إشراك أشخاص من جميع الفئات والهويات في صنع القرار، مع التركيز بصفة خاصة على فهم والتعامل مع ديناميكيات النوع الاجتماعي وعوامل التهميش الأخرى مثل الشباب. نحن نعمل جنبًا إلى جنب مع شركاء على مستوى محلي ووطني وإقليمي وعالمي من أجل إحداث التغيير.

يدعم عملنا **بناء علاقات سلمية** مع جميع شرائح المجتمع وفئاته. نعتقد أن القرارات التي يتخذها من يتولون السلطة يجب أن تُلبي احتياجات جميع الأفراد في المجتمع، كما يجب أن تُتاح الفرصة أمام الجميع للمشاركة في نقاشات الحوكمة. نبذل جهودًا لمنع العنف المرتبط بالانتخابات وندعم تحسين الشفافية والمساءلة الاجتماعية من قبل الدول أو من هم في السلطة.

تُركز معظم أعمالنا على **تعزيز التماسك الاجتماعي** داخل المجتمعات، ويشمل ذلك إعادة إدماج المحاربين السابقين في مجتمعاتهم وعقد مصالحة بين الأطراف التي كانت تؤجج النزاع في وقت سابق. نسعى أيضًا لمعالجة العنف الجنسي والمبني على النوع الاجتماعي داخل الأُسر والمجتمعات. نحن نشارك في الاستفادة من الإمكانات الكبيرة المحتملة التي يمكن يوفرها الدين في بناء السلام.

نحن ندعم الآليات التي تطبقها المجتمعات بغية **الحفاظ على السلام**، وتمكين تحقيق العدالة، وبالتالي يستطيع الجميع العيش بأمان دون خوف لا مبرر له من التعرض للتهديد الجسدي أو النفسي. نسعى لتوفير المساحة اللازمة لتقوم وسائل الإعلام الحرة بعملها علاوة على دعم الصحافيين/الصحافيات كي يعملوا بطريقة تراعي حساسية النزاع، وكذلك تمكين الأشخاص من الوصول إلى المعلومات المتعلقة بما يحدث في مجتمعهم ومشاركتها ومناقشتها مع الآخرين. إن عملنا الرامي للتحذير المبكر من العنف يمكن أن يؤدي لمنع التصعيد ويتيح توفر الدعم السريع للأشخاص المتأثرين بالعنف.

كما نبذل الجهد لمعالجة الحدود الهيكلية وضمان الوصول العادل إلى الخدمات، وتمكين الجميع من أن **ينعم بالعيش في سلام** ومن الوصول إلى فرص اقتصادية عادلة وشاملة. تضمن الإدارة الممنهجة والشاملة والتفاعلية للموارد الطبيعية ألا يؤدي التنافس على الموارد إلى وقوع نزاع عنيف. هذا الأمر حيوي للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره.

نحن **نعمل مع قطاعات التعليم** للحد من العنف المباشر في المجتمع، ومعالجة العوامل الهيكلية التي تشجع على النزاع، ودعم الرفاهية الجسدية والنفسية من خلال تحدي عدم المساواة الهيكلية في توفير الصحة. تساعد الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي الأفراد على الاستشفاء وإعادة بناء الثقة والعلاقات لضمان معالجة النزاعات المستقبلية بطريقة سلمية.

وبصفتنا منظمة دولية، يمكننا أيضًا أن نستعرض - كلما كان ذلك مطلوبًا ومفيدًا في ظل الأوضاع القائمة - **منظورًا مختلفًا** يُكمل وجهات نظر الأطراف الفاعلة المحلية الرامية لتحقيق السلام، أو يخلق مساحات للأشخاص من أجل التلاقي على هدف واحد بطرق مختلفة.

أثناء تطبيقنا لهذه الاستراتيجية:

- سندمج المزيد من **الاستجابات في عملنا لبناء السلام والاحتياجات والتطلعات الأخرى للمجتمعات** التي نخدمها، مثل توفير فرص أفضل للعمل، أو الوصول العادل إلى الخدمات الأساسية، أو الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي. بالإضافة إلى الاستجابة لمتطلبات مجتمعاتنا وشركائنا، تساعد هذه النُهج في الحفاظ على التماسك الاجتماعي وترسيخه، والذي يضع بدوره أساسًا أقوى للتنمية الاقتصادية والمؤسسية. يتطلب تحقيق هذا الهدف إقامة شراكات أقوى مع الذين بإمكانهم العمل على أفضل وجه في هذه القضايا، سواء كان ذلك بين المجتمع المدني أو الحكومات أو القطاع الخاص.

- سنركز بدرجة أكبر في عملنا الرامي إلى بناء السلام على التأثير على من يتولون السلطة أو القدرة أو التفويض **لتغيير الهياكل والسياسات والممارسات** بطرق تؤدي إلى دعم السلام. من خلال التعاون مع شركائنا، سنربط أصوات المتأثرين والمتأثرات بالعنف بشكل أكثر اتساقًا بالعمليات والمؤسسات السياسية الأوسع نطاقًا، ويشمل ذلك جهود إحلال السلام الوطنية والإقليمية إذا اقتضى الأمر. سنسعى للتأثير على أصحاب السلطة بطريقة بناءة لضمان ألا نقلل دون قصد من نطاق الشركاء والمجتمعات الذين نعمل معهم لاختيار خطابهم ونهجهم (مع ملاحظة أنهم غالبًا ما يتنقلون في علاقات صعبة مع السلطة). سنقوم ببناء ودعم التحالفات التي تتصدى للهياكل والظروف التي تشجع على استمرار العنف. ستتضمن استراتيجيات بلدنا ومشروعات بناء السلام التي نتولاها أولويات التأثير المشار إليها.

© Martin Mwangi/International Alert

"لقد تغير الموقف. لم نشهد أي عمليات قتال خلال الأيام الأخيرة. ولم تحدث أي خسائر في الأرواح خلال الشهور الأخيرة. كما أن التجارة عبر الحدوث تعود إلى سابق عهدها مرة أخرى."

كان هذا تصريح تشارلز لوسيكي، سباك، يشغل منصب نائب رئيس جمعية مياه كيبيش وعضو لجنة السلام في منطقة بحيرة توركانا بدولة كينيا

"تمكنت من مشاركة قصتي مع أعضاء المجموعة، وسرد التحديات التي واجهها أطفالي بما فيها التهديدات وإجبارهم على الابتعاد عن المدرسة والتسرب منها. وبالرغم من ذلك، ومع... تشكيل المجموعة، وجدت الشفاء الذاتي وأصبحت أشعر بالارتياح نتيجة التقارب مع أشخاص مختلفين، وهو شيء لم أستطع فعله من قبل. ونتيجة لذلك، عاد أطفالي إلى مدارسهم، وأصبح أكبر أبنائي الآن على وشك إكمال تعليمه الثانوي المتقدم."

زوجة أحد الجنود السابقين بالقوات المسلحة برواندا، في روبافو بدولة رواندا

"أشعر الآن بأنني أتحمل مسؤولية منح سمة الانفتاح التي اكتسبتها مؤخرًا إلى الأشخاص الذين أتقابل معهم في القرية – وتمريرها إليهم والعمل على تحسين أحوال مجتمعنا بأكمله. لا يمكن تحقيق السلام بالقوة، بل بالحوار والتسامح، وإذا أردنا أن يسود السلام في مجتمعنا، فيجب أن نتحلى بهذه السمات دائمًا. أشعر الآن بأنني مستعدة لتطبيق مهارات الوساطة التي تعلمتها من أجل المساعدة عند نشوء توترات أو نزاعات وإيجاد طريقة [للأشخاص] كي يتمكنوا من التعبير عن احتياجاتهم بطريقة سلمية."

عبير التوم بيطار، بعلبك، لبنان

© International Alert/UN Women

جلسة علاج جماعي في رواندا لمساعدة في التعافي من آثار التطهير العرقي ضد التوتسي، والتي تعقدها إنترناشونال ألرت وARCT-Ruhuka.

© Jimmy Adam Ndayizigiye/International Alert

الهدف الثاني: تحويل شراكاتنا في بناء السلام

يمكن حل النزاع العنيف بطريقة مستدامة فقط عن طريق مشاركة هؤلاء الأشخاص نساء ورجال المتأثرين بصورة مباشرة من هذا النزاع. وبالتالي، يُعد عملنا مع الشركاء في سياقات بناء السلام هو أساس قدرتنا على المساهمة في إحداث التغيير الإيجابي في المجتمع.

خلال إعداد هذه الاستراتيجية، عقدنا حلقات نقاشية مع 30 من شركائنا في البلدان التي نعمل بها، جنبًا إلى جنب مع قياس استطلاع أشمل للآراء وذلك بغرض النظر بصورة متجددة في احتياجاتهم والأشياء التي نحتاجها منهم. قمنا بعد ذلك بعمل مشاورات إضافية مع شركائنا تتعلق بالموضوعات الناشئة والاختيارات الموجودة في هذه الاستراتيجية أثناء صياغتها.

وبناء على ما سبق، وضعنا الغايات الاستراتيجية التالية:

- ستتمتع **شراكاتنا بالمساواة والفعالية والعمق والتنوع**. سيتولى شركاؤنا قيادة عملية بناء السلام وإدارتها على نحو متزايد.
- **سنضع الخطط ونُصمم المشروعات ونُنظم جهود المناصرة مع شركائنا**، ونُعزز من قدراتهم إذا دعت الحاجة لذلك، ونتفق على التطلعات والتوقعات والاحتياجات المشتركة ونوثقها.
- سنُعزز ونعقد **الروابط مع شركائنا في سياقات مختلفة** لاسيما على المستوى الإقليمي، علاوة على دعم شبكات التعاون والتعلم والتأثير على قضايا النزاع الإقليمي والعالمي.
- سنعقد **جلسات تفكير مشتركة سنويًا مع كل شريك من شركائنا** ونُجري مراجعات بشأن التقدم الذي أحرزه فريق العمل في كل بلد وذلك بهدف محاسبة أنفسنا وتحمل مسؤولياتنا. سنعد تقريرًا سنويًا يتناول التقدم الذي أحرزه شركاؤنا في عملهم.

الهدف الثالث: دمج السلام

الاتجاهات العالمية واضحة: إن العمل لتحقيق عالم لا يُترك فيه أي فرد في حالة معاناة يتطلب، الآن أكثر من أي وقت مضى، **التركيز على احتياجات وتطلعات الأشخاص الذين يعيشون في أكثر الأماكن هشاشة وتأثرًا بالنزاع**.

يؤدي التعامل مع النزاع إلى فتح مسارات التنمية - وحماية التقدم الذي تم إحرازه والحفاظ عليه. وعلى العكس من ذلك، إذا لم تكن التدخلات الإنمائية أو الاستثمارية حساسة لديناميكيات النزاع، فإنها يمكن أن تتسبب في وقوع أضرار حقيقية.

تملك ألرت سجلاً حافلاً بالإنجازات في مجال تضمين مراعاة حساسية النزاع، وضمان توفر نُهج بناء السلام والتماسك الاجتماعي في عمل الآخرين، والعمل مباشرةً مع قطاع الأعمال أو في مجال الأعمال التجارية وحقوق الإنسان في السياقات المتأثرة بالنزاعات. أشارت أبحاثنا إلى وجود حاجة معينة للتعامل مع المخاطر المحيطة بتمويل الأنشطة المتعلقة بقضايا المناخ في الأوضاع الهشة.

نحن نسعى لحل هذه القضايا عن طريق العلاقات المؤسسية (توفير الخدمات أو المشورة أو عقد شراكات استراتيجية)، والتحالفات التي تتولى المشاريع المشتركة (مثل توفير أحد عناصر بناء السلام لتدخل إنمائي أو إنساني)، ومحاور النزاع البحثية وأنظمة إعداد التقارير عن النزاع ورصده. تتم معظم هذه الأعمال مع الجهات المانحة (يشمل ذلك مؤسسات تمويل عمليات التنمية)، وجهات التنفيذ والمنظمات الدولية غير الحكومية.

بموجب هذه الاستراتيجية، وضعنا هدفًا يتمثل في **زيادة هذا النوع من العمل بدرجة كبيرة**. نرى أن هذا الأمر في منتهى الأهمية لزيادة التأثير الإيجابي على السلام للتدخلات في ظل الأوضاع الهشة والمتأثرة بالنزاع، ومن أجل المساهمة في خلق عالم ينتشر فيه السلام بدرجة أكبر ولا يُترك فيه أي فرد في حالة معاناة.

سنقوم على وجه التحديد بما يلي:

- عقد **شراكات استراتيجية مع المؤسسات الإنمائية والإنسانية الدولية** المستعدة لوضع البرامج المشتركة وتمويل التحالفات الاقتصادية والتنفيذ المشترك من خلال فرقنا المنتشرة في كل بلد وشبكات الشراكة الرامية لبناء السلام على المستويين المحلي والوطني؛
- توسيع **محاور الإدماج التي تراعي حساسية النزاع**، والسعي **لإدماج النُهج الإيجابية للسلام** في ملفات برامج وكالتين إنمائيتين رئيسيتين أو مؤسستين لتمويل التنمية على الأقل؛
- قيادة التحالفات في القطاعات المختلفة لمناصرة **إجراءات التعامل مع قضايا المناخ الحساسة للصراع** بما فيها تمويل الأنشطة الرامية لحل قضايا المناخ؛
- توطيد علاقاتنا مع **الجهات المستثمرة في القطاع الخاص** بهدف توفير المرافقة والمشورة وفرص التدريب الذي يراعي النزاع، حيث تتوافق مع قيمنا، وتحقيق مهمتنا المتعلقة ببناء السلام؛
- تضمين هذه الأهداف في جميع **استراتيجيات بلدنا**، على أن يقوم كل فريق في كل بلد بتحديد غايات الشراكات الجديدة المرجوة من أعمال السلام الإيجابي التي تتلاءم على أكمل وجه مع الوضع المحلي.

الهدف الرابع: إنشاء روابط وشبكة معارف لمناصرة التغيير العالمي

سنستعين بشراكاتنا وقدرتنا لإقناع الأطراف الفاعلة في البلدان والقطاعات المختلفة **والتأثير على التغيير العالمي الإيجابي** وذلك حتى تساهم **آراء الأشخاص المتأثرين بالنزاع في تشكيل القرارات التي تؤثر عليهم**.

نسعى لإحداث التأثير المبني على **الأدلة والبيانات والتعلم**. ومن خلال هذه الاستراتيجية، سنعمل على زيادة نسبة أبحاثنا التي تهدف صراحة إلى التأثير على صناع القرارات المتعلقة بالموضوعات الخاصة بالنزاع والموضوعات ذات الاهتمام العالمي.

فكل له طبيعة متفردة، ولكن كل نزاع لديه شيء مشترك أيضًا مع النزاعات في أي مكان آخر. يرغب المهتمون ببناء السلام في كل مكان في **التواصل مع الغير** - من أجل مشاركة أفكارهم وتأملاتهم واستخلاص الدروس المستفادة وعرض تقديم الدعم المتبادل اللازم لمساندة قضية مشتركة. يُعدّ إنشاء هذه الروابط جزءًا مهمًا من القيمة التي يمكننا إضافتها بصفتنا منظمة دولية، وموضوعًا رئيسيًا لأبحاثنا ومنشوراتنا والجهود التي نبذلها لمناصرة القضايا.

يعمل كل فريق من فرق بناء السلام لدينا على **موضوعات وقضايا** مهمة بدرجة كبيرة لمعالجة الأسباب الجذرية الكامنة وراء العنف في ذلك الوضع. سيؤدي عملنا الرامي لإحداث تأثير عالمي إلى دعم هذا الأمر حسب ما يستدعيه كل وضع.

وفي الوقت نفسه، ستُركز نُهجنا المؤثرة الشاملة على تلك الموضوعات التي نعتقد أن منظمة ألرت سيكون لها أكبر فرصة للمساهمة في التغيير العالمي الممنهج بشأن قضايا بناء السلام:

- تغير المناخ وإدارة الموارد البشرية؛
- النوع الاجتماعي، ويشمل مسائل المثليين والمثليات وثنائيي وثنائيات الميل الجنسي والمتحوّلين والمتحولات جنسيًا وحاملي وحاملات صفات الجنسين والكوير الميم وسمات الذكورة؛
- اقتصاديات السلام - العمل مع القطاع الخاص بهدف التشجيع على نشر وإحلال السلام.

الهدف الخامس: منظمة دولية يتسم عملها بالإنصاف والشمول والاستدامة والفعالية

تُحدد هذه الاستراتيجية المبادئ التالية للهيكل المؤسسي لمنظمة إنترناشونال ألرت وقواعد الحوكمة ونموذج الأعمال لديها:

- نحن ننشط على **المستوى الدولي** ونحاول تحقيق أقصى استفادة من الخبرات والروابط الدولية المتنوعة لمناصرة قضية مشتركة.
- نحن نُركز دائمًا على **المساواة والدمج** بصفتهما من الأركان الأساسية لعملنا. وبصفتنا منظمة، فإننا سنقوم بما يلي:
  - العمل مع اتباع معايير الإنصاف الدولية والمبادئ المتفق عليها والمفهومة بيننا
  - اتخاذ القرارات في إطار من الوضوح والشفافية وعلى المستوى الذي تؤثر عليه (الفرد أو الفريق أو المنظمة)
  - تضمين أصوات الأشخاص الأكثر تأثراً في عملية صنع القرار لدينا، على جميع المستويات؛ و
  - تنفيذ نماذج توظيف أكثر شمولاً وإنصافًا، بما في ذلك الخبرة المواضيعية والوظيفية والأدوار القيادية.
- عملنا يتسم **بالاستدامة**:
  - بالنسبة لشركائنا ومجتمعاتنا - من خلال الانخراط طويل الأمد؛
  - بالنسبة لموظفينا - مع التركيز على الرفاهية والنمو؛
  - من الناحية المالية - بحلول عام 2026، سنُحقق نموذج لا يعتمد على تمويل أساسي كبير؛
  - بالنسبة لكوكبنا - تقليل تأثيرنا على البيئة والتحلي بالشفافية بشأن مثل هذا التأثير.
- تتسم الجهود التي نبذلها **بالفعالية**، وتلبية معايير مرتفعة فيما يتعلق بتقديم برامجنا، وشراكاتنا، والحماية والامتثال وتطبيق الضوابط والتعلم. سنستثمر في موظفينا وفي مواهبهم وخبراتهم المتنوعة. سنعمل على تعزيز أنظمتنا التي تدعم إنجاز العمل وإحداث التأثير، وإدارة الأمور المالية والمخاطر، والسماح لموظفينا وشركائنا بالازدهار، وضمان استيفائنا للوائح التنظيمية واتباع أفضل الممارسات الخاصة بالتعامل مع الجهات المانحة.

جلسة حوار بين أفراد المجتمع والشرطة في مقاطعة لومبيني كجزء من جلسة "بطاقة أداء المجتمع" التي نعقدها بهدف تحسين التعاون وتحمل المسؤولية المتبادل بين المجتمعات والشرطة في نيبال.
© Niresh Chapagain/International Alert

ومن أجل تلبية هذه المبادئ التوجيهية بشكل مجمل:

- سنتحول إلى استخدام **نموذج توظيف موزع عالميًا**. سنقوم بشكل افتراضي بتعيين موظفين/موظفات لأدوار في فرقنا داخل كل بلد، وأدوار في فرقنا الإقليمية في منطقة العمليات، وأدوار في فرقنا العالمية على مستوى العالم (كل مكان تعمل ألرت فيه)، ما لم تُملي متطلبات الوظيفة خلاف ذلك. سنُقسّم هذا النهج إلى مراحل على مدار الفترة الزمنية لهذه الاستراتيجية، وذلك كلما توفرت الأدوار المشار إليها. سنعمل على تحسين ممارسات التوظيف لدينا كي نضمن اجتذاب متقدمين أقوياء من "بلدان الجنوب" لشغل الوظائف على مستوى العالم. سنضخ استثمارات في تماسك الفرق عبر المناطق الجغرافية المختلفة، وفي مهارات الإدارة والقيادة، وذلك بهدف تحقيق أقصى استفادة من الفرق الموزعة عالميًا.
- سنضع ونُطبق **نموذجًا جديدًا لأدوار الخبراء/الخبيرات في المواضيع المتخصصة**، والتي كانت تستند سابقًا بصفة أساسية على "بلدان الشمال". سنضع في اعتبارنا إحداث التوازن الصحيح بين الأدوار الاستشارية المواضيعية والبرامج المواضيعية العالمية، مما يوفر خيارات لمزيد من الأدوار المواضيعية على مستوى البلد والمنطقة، وبناء الخبرات على نطاق مجموعات أكبر من الموظفين والموظفات، بما في ذلك من خلال مجتمعات الممارسة أو شبكات الخبرات.
- سنستمر في بناء قدراتنا الخاصة **بالتعاون والتعلم**، وفي الثقافة المؤسسية التي تدعم هذه القدرات. ويشمل ذلك المزيد من جهود إعداد البرامج المشتركة بين الفرق والشركاء عبر السياقات داخل البلدان (لاسيما إعداد البرامج الإقليمية التي تُعالج قضايا النزاع الإقليمي)، وزيادة تعزيز ممارساتنا في التعلم، ومراجعة الأقران المتبادلة، وتصميم البرامج المشتركة، والتواصل الداخلي. سنُطبق برنامجًا لتبادل الموظفين والموظفات بين فرق منظمة ألرت. علاوة على الالتزامات المتبادلة المطلوبة لترسيخ ثقافة التعاون بدرجة أكبر، سنُطور نموذج للموارد يوضح أن هذا التعاون داخل منظمة ألرت وشركائنا هو جزء أساسي من عملنا.
- سنُعيد تصميم **عمليات التخطيط المؤسسي وتخصيص الموارد** لدينا بحيث تتماشى بشكل أفضل مع مشاركتنا الاستراتيجية مع المجتمعات والشركاء، وتكون مدفوعة حقًا باحتياجاتهم. سنختبر النُهج المُتبعة لتحقيق ذلك عند وضع خطط التنفيذ في البلد لهذه الاستراتيجية الجديدة في بداية عام 2024. وبالاستناد إلى الدروس المستفادة من هذا الأمر، سنقوم بتضمين نهج جديد في تخطيطنا المؤسسي السنوي ووضع موازنتنا لعام 2025.
- سنواصل تعزيز **أنظمتنا الداخلية وأُطر وثقافة الامتثال** لدينا كي نضمن استيفاء أعلى المعايير للمشاركين والمشاركات والشركاء والأطراف الفاعلة والجهات المانحة. سنواصل تقديم الدعم اللازم لقدرة الشركاء على الوصول إلى أموال الجهات المانحة بطريقة مباشرة. وفي حال رغبة الشركاء أن نعمل كجسر لتحويل أموال الجهات المانحة إليهم، فإننا سنضمن أن توفر ألرت الأنظمة والأطر اللازمة لتعظيم استفادتهم من التمويل عالي الجودة.
- سنتحلى **بالشفافية بشأن تأثيرنا على البيئة ونحد منه**، من خلال تنفيذ توصيات التدقيق البيئي لعام 2022. وسنقوم بتبسيط ودمج القضايا البيئية في نُهج تصميم برامجنا، وتطبيق بروتوكولات الموافقة على الرحلات الجوية، وتعظيم البدائل مثل عقد المؤتمرات الفيديو واستخدام القطارات كبديل (مثلما هو الحال في أوروبا)، وإدماج تقارير التدقيق البيئي في تقريرنا السنوي بحلول عام 2025، وإجراء تحسينات للتوفير في استهلاك الطاقة في المكاتب وعمليات شراء المركبات، وكلما أمكن، سنقوم بتحويل الحسابات المصرفية وأي احتياطيات موجود داخل المنظمة إلى المؤسسات المالية التي لا تستثمر في الوقود الأحفوري.

جمع التبرعات

تم إصدار هذه الاستراتيجية في أوضاع صعبة فيما يتعلق بالجهات المانحة. نحن نشعر ببالغ الامتنان لشركائنا مع الجهات المانحة وذلك لإتاحتهم الفرصة لمنظمة ألرت من أجل بناء السلام في فترات صعبة من النزاع على مستوى العالم.

توصلت الأبحاث التي أجراها "معهد الاقتصاد والسلام" أن كل دولار يتم إنفاقه في عملية بناء السلام يؤدي إلى تقليل مبلغ قدره 16 دولارًا من تكلفة النزاع.[16] سنواصل العمل مع المهتمين ببناء السلام على مستوى العالم **من أجل الدفاع عن الاستثمار في عمليات بناء السلام**.

بصفتنا منظمة تُركز على تحقيق مهمتها، سينصب تركيزنا أولاً وقبل كل شيء على التأثير الذي يمكن أن نُحدثه من خلال عمليات بناء السلام. سنسعى على الأقل للحفاظ على مستوياتنا الحالية من الدخل في ظل سياق صعب يعيق عمليات التمويل. وبما أن عدد كبير من الجهات المانحة ينسحبون تدريجيًا من توفير التمويل الأساسي أو المرن، ومع الوضع في الاعتبار أننا سنصب تركيزنا على معالجة الأسباب الجذرية على

المدى البعيد، فإننا سنعطي الأولوية للبحث عن **تمويل عالي الجودة طويل الأجل، يتسم بالمرونة قدر الإمكان**، ويغطي التكاليف الكاملة لعملنا وشركائنا في بناء السلام بطريقة مستدامة. نحن نهدف إلى **تحقيق الاستدامة دون الاعتماد على تمويل أساسي كبير بحلول عام 2026**.

نحن نتوقع عقد **شراكات مؤسسية** (مع الحكومات والمؤسسات متعددة الأطراف) من أجل مواصلة توفير النسبة الأكبر من تمويلنا. وسنستمر كذلك في تقوية أواصر علاقاتنا مع الجهات المانحة المؤسسية الرئيسية في إطار سعينا لتشكيل نُهج سياستهم باستخدام طرق تدعم إحلال السلام الدائم والتعلم من تجارب بعضهم. سنضمن استخدام أنظمة داخلية قوية لإدارة مثل هذه الشراكات بما فيها التعاقدات التجارية بالإضافة إلى التمويل من خلال المنح الدولية التقليدية الخاصة بالمنظمات غير الحكومية.

سنواصل عملنا مع الجهات المانحة غير المؤسسية مثل **صناديق الاستثمار**، وعلى وجه الخصوص من أجل تمويل الأعمال التي تقل احتمالية دعم الجهات المانحة المؤسسية لها، أو للعمل في السياقات التي يكون فيها التمويل المؤسسي نادر الحدوث.

إدارة المخاطر

سنحتفظ بنهج قوي وشامل تتم مراجعته بانتظام **لإدارة المخاطر التشغيلية** أثناء إنجازنا لهذه الاستراتيجية. سنضمن أن تتغلب أنظمة وسياسات وقدرات وثقافة منظمة ألرت على تحديات العمل في البيئات الهشة والمعقدة، والحفاظ على سلامة الأشخاص وعدم تعرضهم لأي ضرر، والحفاظ على معايير رفيعة المستوى من الامتثال والضوابط، مع ضمان الأمان الإلكتروني وأمن المعلومات، والتأهب للاستجابة بسرعة وقوة للمخاطر في حال وقوعها.

وفي أثناء قيامنا بتطبيق النُهج الجديدة الموضحة في هذه الاستراتيجية والتي تشمل التغييرات على شراكاتنا ونماذج التوظيف والأعمال لدينا، فإننا سنحدد بوضوح المخاطر المرتبطة بها ونخفف من حدتها. سنعمل بروح من الانفتاح والتعاون مع شركائنا من أجل إدارة المخاطر وتقديم الدعم والتعلم من بعضنا أثناء عمل ذلك.

يعد تأمين تمويل مستدام لعملنا من المخاطر الكبيرة التي تواجهنا بسبب الخفض الذي يتم على عدد كبير من ميزانيات الجهات المانحة. سنُطبق استراتيجية قوية وواقعية لجمع التبرعات بهدف دعم الأهداف والشراكات الموضحة في هذه الاستراتيجية. نحن ندرك أيضًا أن قطاع بناء السلام صغير نسبيًا بشكل مُجمل، ومن هنا تأتي الأهمية الحيوية للتعاون، ونظل منفتحين على الاندماج إذا تمكنا من تحقيق تأثير أكبر من خلال ذلك المسار.

قد يؤثر عدد من **المخاطر الخارجية والسياقية** على إنجاز هذه الاستراتيجية في ظل الأوضاع الصعبة التي تسود العالم. ومن خلال التحالف مع الأطراف الفاعلة الأخرى في مجال السلام، ومن خلال شبكات المناصرة الخاصة بنا، سنتولى **الدفاع عن قضية بناء السلام** في عالم ملئ بالتوترات والانغلاق على الذات، كما نقوم بقياس وعرض التأثير الذي تحقق، ونعمل على حماية فرص المجتمع المدني في العمل، في وقت تتعرض فيه هذه القضية للتهديد في العديد من السياقات.

كلمة الختام

تصدر هذه الاستراتيجية في أحلك الفترات التي يواجه فيها السلام تحديات صعبة منذ سنوات عديدة. لقد وضعنا هذه الاستراتيجية من خلال الانخراط بعمق مع شركائنا ومشاركة جميع موظفينا، والاتفاق بشكل جماعي وشامل على الأولويات والأهداف المنصوص عليها. وفي أثناء إكمالنا لهذه الاستراتيجية، سنسعى لاتباع نفس المبادئ التوجيهية بصفتنا شركاء من أجل تحقيق السلام وذلك علاوة على العمل مع الآخرين من أجل تحقيق رؤيتنا المتمثلة في الوصول لعالم ننعم فيه بالحياة دون عنف.

الحواشي النهائية

1. توصل تقرير معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام (SIPRI) الصادر في 23 مايو 2002 إلى نتيجة مفادها أن "العالم يتعثر في عصر جديد محفوف بالمخاطر"، https://www.sipri.org/media/press-release/2022/world-stumbling-new-era-risk-concludes-sipri-report
2. تُظهر الأعداد الجديدة بلوغ الخسائر في الأرواح المرتبطة بالنزاع أعلى مستوياتها خلال آخر 28 سنة والتي يعود السبب فيها بدرجة كبيرة إلى الحرب في أثيوبيا وأوكرانيا، وذلك وفقًا لتقرير معهد بحوث السلام في أوسلو (PRIO) الصادر في 7 يونيو 2023، https://www.prio.org/news/3058
3. وصول الإنفاق العسكري العالمي لأعلى مستوياته نتيجة للارتفاع الهائل في الإنفاق العسكري الأوروبي، وفقًا لتقرير أصدره معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام (SIPRI) في 24 أبريل 2023، https://www.sipri.org/media/press-release/2023/world-military-expenditure-reaches-new-record-high-european-spending-surges
4. تقرير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) لعام 2022، https://www.oecd.org/dac/states-of-fragility-fa5a6770-en.htm
5. لجنة الإنقاذ الدولية، لمحة سريعة عن قائمة مراقبة الطوارئ، 2023، https://www.rescue.org/sites/default/files/2023-06/CS2301_Watchlist_at_a_Glance_Handout_Final.pdf
6. بعد مرور 20 عامًا، لا يظهر في الأفق أي علامة على تباطؤ معدلات النزوح المرتفعة، لجنة العمل الإنساني، 30 نوفمبر 2022، https://humanitarianaction.info/article/after-20-years-rising-displacement-shows-no-sign-slowing
7. انتشار مدمر للعنف ضد المرأة: تتعرض واحدة من كل ثلاث نساء في العالم للعنف، منظمة الصحة العالمية، 9 مارس 2021، https://www.who.int/news/item/09-03-2021-devastatingly-pervasive-1-in-3-women-globally-experience-violence
8. مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، قتل النساء والفتيات على يد شريكهن الحميم أو أفراد الأسرة الآخرين، 2021، https://www.unodc.org/documents/data-and-analysis/statistics/crime/UN_BriefFem_251121.pdf
9. التأثيرات الجنسانية للنزاع المسلح وتبعاتها على تطبيق القانون الدولي الإنساني القانون الإنساني والسياسة الإنسانية، 30 يونيو 2022، https://blogs.icrc.org/law-and-policy/2022/06/30/gendered-impacts-of-armed-conflict-and-implications-for-the-application-of-ihl/
10. إنترناشونال ألرت، تحطيم فجوة الجندرية: التصدي للقواعد الأبوية من أجل تمهيد الطريق لتحقيق السلام، 2023، https://www.international-alert.org/publications/breaking-the-gender-trap-challenging-patriarchal-norms-to-clear-pathways-for-peace/
11. الرؤية الإنسانية، تقرير التهديد البيئي، 2022، https://www.visionofhumanity.org/maps/ecological-threat-report/#/
12. أيه أم أوبرماير وإس أيه روستاد، اتجاهات النزاع: نظرة عامة عالمية من 1946 إلى 2022، معهد بحوث السلام في أوسلو (PRIO)، عام 2023، https://www.prio.org/publications/13513
13. إس أينسيديل، اتجاهات الحرب الأهلية والطبيعة المتغيرة للنزاع المسلح، مركز جامعة الأمم المتحدة لبحوث السياسات، عام 2017، https://collections.unu.edu/eserv/UNU:6156/Civil_war_trends_UPDATED.pdf
14. الأمم المتحدة، الموجز 9 لسياسات جدول أعمالنا المشترك: جدول أعمال جديد لإحلال السلام، 2023، https://www.un.org/sites/un2.un.org/files/our-common-agenda-policy-brief-new-agenda-for-peace-en.pdf
15. إنترناشونال ألرت، نهج إنترناشونال ألرت لبناء السلام، عام 2023، https://www.international-alert.org/publications/international-alerts-approach-to-peacebuilding/
16. بناء السلام الناجح: ملخص استنتاجات البحث، الرؤية الإنسانية، https://www.visionofhumanity.org/successful-peacebuilding-summary-research-findings/

الشكر والتقدير

نحن ممتنون للغاية لجميع من ساهم في وضع هذه الاستراتيجية، لاسيما عدد كبير من شركائنا ومجلس أمنائنا وجميع موظفي إنترناشونال ألرت. يمكنكم الاطلاع على القائمة الكاملة لشركاء إنترناشونال ألرت في كل عام من خلال تقريرنا السنوي.

نود أن نوجه الشكر أيضًا إلى مبادرة "المجموعة الاستشارية لدراسة التأثير الاجتماعي" التي أطلقتها كلية الاقتصاد بلندن على تقديمها تحليلاً لاتجاهات النزاع العالمي الإقليمي أثناء وضعنا لهذه الاستراتيجية.

منظمة انترناشونال ألرت
Offley Works, 1 Pickle Mews, London, SW9 0FJ, UK
+44 (0)20 7627 6800
info@international-alert.org
www.international-alert.org

/international-alert
@intalert
/InternationalAlert

منظمة خيرية مسجلة بالرقم 327553

تم النشر في نوفمبر 2023

International Alert 2023 ©. جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا المنشور أو تخزينه في نظام استرجاع أو نقله بأي شكل أو بأي وسيلة سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو تصويره أو تسجيله أو التصرف فيه بخلاف ذلك، دون الإشارة إليه بصورة كاملة.

تصميم المستند: www.NickPurserDesign.com

صور الغلاف: © Jailoobek Jakshylykov; © Aziza Tukhtabaeva/International Alert; © Marwan Karroum/International Alert
© Imaobong Edukere/International Alert Nigeria; © Ousmane Makaveli/International Alert; © Niresh Chapagain/International Alert